

٦. سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية

لكفالة أن تكون المرأة على وعي بحقوقها وأن تحصل على دعم حكومتها ومجتمعها المحلي وأسرتها في المطالبة بحقوقها.

- تعزيز المؤسسات الريفية وجعلها على وعي بالقضايا الجنسانية. إن وجود مؤسسات ريفية قوية وفعالة وشاملة هو أمر أساسي للحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتمكين صغار المنتجين وفقراء الريف، لا سيما النساء. ويلزم بذل جهود لكفالة حصول المرأة والرجل على قدم المساواة على خدمات المؤسسات الريفية من قبيل منظمات المنتجين، واتحادات العمل، والجماعات التجارية، والمنظمات الأخرى القائمة على العضوية. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الجهات العامة والخاصة الأخرى التي تقدم الخدمات وتعمل في المناطق الريفية، من قبيل الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد وخدمات صحة الحيوان ومنظمات التمويل المتناهي الصغر، الاحتياجات المحددة للرجال والنساء لكفالة أن تكون أنشطتها مراعية للفروق بينهم. وللجماعات النسائية دور هام يجب أن تقوم به، ولكن يجب أيضاً أن يتيسر نفاذ المرأة إلى المؤسسات الريفية الأخرى وأن تكون تلك المؤسسات مستجيبة لاحتياجاتها.

- تحرير المرأة لكي تمارس أنشطة مجزية ومنتجة بدرجة أكبر. إن أئمن أصل يمتلكه معظم الفقراء هو عملهم، ولكن تضطر نساء كثيرات إلى إنفاق قدر كبير للغاية من وقتهن في الكدح: جلب الماء، وحمل الخشب، وتصنيع الغذاء يدوياً. وهذا العمل يجب القيام به للافتقار إلى مضخات مياه، ومصادر وقود حديثة، ومطاحن للحبوب. والاستثمار في البنية التحتية الأساسية من أجل الخدمات العامة الضرورية يمكن أن يحرر المرأة من هذا الكدح ويحررها من أجل القيام بعمل مجزٍ ومنتج بدرجة أكبر.
- تكوين رأس المال البشري للنساء والفتيات. لا يمكن لأي تدخل وحيد أن يتصدى بمفرده للتحديات المتعددة المذكورة في هذا التقرير، ولكن تكوين رأس المال البشري للنساء

تؤكد أدلة مستمدة من مجموعة مستفيضة من البحوث الاجتماعية والاقتصادية المستعرضة في هذا التقرير المساهمات التي تقدمها المرأة لقطاع الزراعة وللمؤسسات الريفية، والمعوقات القاصرة عليها التي تواجهها في ما يتعلق بالحصول على الموارد والفرص، والفوائد التي يمكن أن تتحقق للقطاع والمجتمع عن طريق الحد من هذه المعوقات، والدروس المستفادة من السياسات والبرامج والتدخلات الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة. والاستنتاجات واضحة وهي: (١) أن المساواة بين الجنسين هي في صالح الزراعة والأمن الغذائي والمجتمع؛ و(٢) أن الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد يمكن، عندما يعملون سوياً، أن يدعموا المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية.

وتمكين المرأة لكي تحقق إمكاناتها الإنتاجية يتطلب الكثير من نفس الإصلاحات الضرورية للتصدي للمعوقات التي تواجه صغار المزارعين وسكان الريف بوجه عام، ولكن يجب توخي عناية إضافية لكفالة الاستماع إلى أصوات المرأة عند تصميم وتنفيذ السياسات والتدخلات. ولا توجد "وصفة عامة" بسيطة لتحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة، ولكن بعض المبادئ عامة ويمكن تعلم دروس كثيرة عن أفضل الممارسات. وتتضمن المبادئ الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الزراعة ما يلي:

- القضاء على التمييز ضد المرأة بمقتضى القانون. تقع على عاتق الحكومات مسؤولية أساسية عن كفالة أن تضمن قوانينها وسياساتها تكافؤ حق الرجل وحق المرأة في السيطرة على الأصول من قبيل الأراضي والحصول على خدمات من قبيل التعليم والإرشاد والائتمان. وتقع على عاتق الحكومات أيضاً المسؤولية عن كفالة أن تكون المؤسسات ويكون المسؤولون على جميع المستويات مساندين تماماً لتحقيق المساواة بمقتضى القانون. ويجب أن يكون لدى المسؤولين فهم للقانون وأن يخضعوا للمساءلة عن تنفيذ الأحكام والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويجب أن تعمل الحكومات ويعمل المجتمع المدني سوياً

الحصول على تلك الموارد والسيطرة عليها. وينبغي أن تتجنب التحيزات الجنسانية في ما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف المستخدمة وذلك لكفالة أن تُبرز البيانات الناجمة إيجاباً دقيقتاً التفاعلات وأوجه انعدام المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة. وسيُفرض إجراء دراسات استقصائية أكثر تفصيلاً بشأن استخدام الوقت إلى زيادة فهم مساهمات المرأة في إنتاج الأسرة المعيشية ورفاهها وكذلك ما تواجهه المرأة من معوقات من حيث وقتها. ومن الممكن الارتقاء بكمية ونوعية البيانات المفصلة حسب كل جنس من الجنسين من أجل وضع السياسات من خلال إدماج الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الزراعية وإعادة جدولة بيانات الإحصاءات القائمة. وقد تصبح الفروق بين الجنسين وانعكاساتها مرئية بدرجة أكبر عندما تُجمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين وتُطرح وتُعرض على مستويات وطنية فرعية وحسب الفئات العمرية.

- اتخاذ قرارات على صعيد السياسات الزراعية مراعية للفروق بين الجنسين. إن السياسات الزراعية المتعلقة بالموارد أو التكنولوجيا أو البنية التحتية أو الأسواق ستؤثر جميعها تقريباً على الرجل والمرأة تأثيراً مختلفاً وذلك لأنهما يؤديان أدواراً مختلفة ويواجهان معوقات وفرصاً مختلفة في هذا القطاع. وتتطلب السياسة الزراعية الجيدة فهماً للأبعاد الجنسانية التي ينطوي عليها الأمر. وبالنظر إلى أن بعض القضايا الزراعية والجنسانية تكون خاصة بمكان دون غيره، قد يكون أفضل سبيل لمعالجتها هو من خلال إجراء تقييمات خاصة بكل موقع على حدة ومن خلال سياسات وبرامج مصممة خصيصاً. وبالنظر إلى أن التدخلات قد تكون لها آثار جنسانية يصعب التنبؤ بها، فإن السياسات والبرامج ينبغي أن تتضمن جمع بيانات أساسية ورسداً وتقييماً حثيثين، وينبغي أن يكون الممارسون على استعداد لإعادة صياغة أنشطتهم استجابة للتطورات غير المتوقعة. وإسماع صوت المرأة على جميع المستويات في عملية صنع القرار هو أمر حاسم الأهمية في هذا الصدد.

والفتيات أمر أساسي. وسيوسع التعليم العام والنقل المتواصل للمعلومات والمهارات العملية نطاق اختيارات المرأة ويمنحها مزيداً من النفوذ داخل أسرتها المعيشية ومجتمعها المحلي. وتكوين رأس مال المرأة البشري يجعلها مزارعة أفضل، وعاملة أكثر إنتاجاً، وأماً أفضل، ومواطنة أقوى.

- تجميع التدخلات. إن بعض الأصول تكاملية والمعوقات التي تواجهها المرأة كثيراً ما يعزز كل منها الآخر. ولذا ينبغي أن تكون التدخلات مجمعة ومتسلسلة على نحو ملائم وأن تنظر إلى المرأة في إطار سياقها الاجتماعي الأوسع نطاقاً. وقد يكون التخفيف من أحد المعوقات عاملاً مساعداً ولكن قد تصبح معوقات أخرى مقيدة، ومن ثم كثيراً ما يكون من الضروري التصدي لمعوقات متعددة. بل وأكثر من ذلك إذ أنه من المستحيل عزل الأنشطة الاقتصادية للمرأة عن أدوارها ومسؤولياتها على صعيد أسرتها المعيشية وعلى صعيد مجتمعها المحلي. والمعوقات التي تواجهها المرأة والمتعلقة بجنسها نتيجة لعلاقات القوة داخل الأسرة والمجتمع المحلي قد تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة في أنشطة اقتصادية وعلى الاحتفاظ بالسيطرة على الأصول التي تحصل عليها. وإشراك الرجل في العملية سيساعد على كفالة أن يكون التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين مفيداً ومستداماً بوجه عام.
- تحسين جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين وتحليلها.^{٢٢} إن فهم قضايا جنسانية كثيرة في قطاع الزراعة - بما في ذلك قطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات - يعوقه الافتقار إلى بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين، وقصور تحليل البيانات الموجودة. وينبغي أن تركز الإحصاءات الزراعية مزيداً من الاهتمام على المجالات التي تكون المرأة فيها أنشط نسبياً وأن تجمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين بشأن ملكية موارد الإنتاج، من قبيل الأراضي والمياه والمعدات والمدخلات والمعلومات والائتمان، وبشأن

^{٢٢} وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة إحصائيات جنسانية في مجال الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ط)، التي توفر الإرشاد التقني لدعم الإنتاج المحسن واستخدام بيانات زراعية مفصلة حسب كل جنس من الجنسين.